

فلسفة نظام الحكم في الإسلام

دكتور

ناصر مرزوق الرشيدى

مقدمة

الحمد لله الذي لا تُسْتَفْتَح الكتبُ إلا بحمده، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء محمدٍ رسولِهِ وعبده، وعلى آله الطيبين وأصحابه الطاهرين من بعده. أما بعد:-
فنظام الحكم في الإسلام، ومفهوم الدولة الإسلامية، موضوع التف حولهِ الداني والقاصي، وجذب إليه كثيراً من المفكرين والباحثين والكتّاب، سواء من الذين أنعم الله عليه بنعمة الإسلام، أو الذين تصدوا للرسالة الخالدة، ولم يزد هم فحيجهم إلا خساراً. فمما لا شك فيه أن نظام الحكم الإسلامي يكتسب خصوصية معينة بموجب العلاقة الوثيقة بين الدين والسياسة في الإسلام، فالقاعدة التي يرتكز عليها نظام الحكم الإسلامي هي قاعدة دينية إلهية، وهي الشريعة الإسلامية وهذا يترتب عليه أن نظام الحكم الإسلامي يعمل في هدي قانون أخلاقي دائم ومطلق تتحدد بموجبه مقاييس ومعان ثابتة لمفاهيم العدل والظلم، أو الخير والشر، أما الأنظمة الأخرى فإنها ترتكز على نظريات وفلسفات بشرية، ومن ثمَّ فإنَّ القانون الأخلاقي السائد لديها هو قانون المصلحة المبني على أهواء الناس ومطالبهم المادية وحدها، وهذا يعني أن مفاهيم العدل والظلم، أو الخير والشر لا تحمل حقيقة ملزمة في ذاتها وإنما تتخذ صورة متعددة تتلاءم مع مقتضيات الظروف الاجتماعية والسياسية^(١).

أهمية البحث:-

- تعد قضية نظام الحكم في الإسلام (قديمة جديدة، ما يكاد يقل الاهتمام بها والحديث عنها إلا وتعود بشكل ملح لتفرض نفسها على الكتاب والباحثين ومن ثم تتباين الآراء وتتعدد وجهات النظر بشأنها من جديد.
- تعد قضية نظام الحكم، أو ما سمي فيما بعد بنظام الخلافة هي القضية المحورية التي اتجه إليها التفكير السياسي للمسلمين منذ البداية
- أن نظام الحكم في الإسلام وضعاً فريداً وميزة، لا تصح معه المقارنة مع سائر أنظمة الحكم الأخرى حتى وإن تشابه معها في بعض الجزئيات

منهج البحث:-

تنوعت معي وسائل البحث العلمي فقد كانت مفردات الموضوع تحتم علي في بعض جوانب البحث العمل بالمنهج الاستردادي التاريخي وكنت في غالب البحث

(١) محمد أسد: منهاج الإسلام في الحكم، الطبعة الرابعة، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٥، ص ٢٨.

اعتمد المنهج التحليلي، وذلك لتحديد موقفي مما أكون بصدده كما كنت اضطر في أغلب الأوقات إلي المنهج النقدي الذي يعتمد في حوض موقف وكنيت في كل ذلك التزم جمع المادة العلمية من مصادرها المعينة مع الالتزام بالموضوعية والأمانة في النقل.

أسباب اختيار الموضوع :-

• أن الدعوة لإقامة نظام الحكم الإسلامي قد تعرضت في الآونة الأخيرة لكثير من العقبات والصعوبات، فهناك الآراء التي عارضت هذه الدعوة من الأساس، وهناك الخلافات بين أصحاب هذه الدعوة أنفسهم حول كيفية إقامة هذا النظام وطبيعته، وهو الأمر الذي أحدث قدرًا من اضطراب الصورة حول مفهوم الحكم الإسلامي.

إشكالية البحث

تتمحور حول فلسفة نظام الحكم في الإسلام وهذه الإشكالية تنفرع إلي مشكلات

- تمثل قضية نظام الحكم القضية الرئيسية في الفكر السياسي الإسلامي، فالإسلام في مصادره الأساسية لم يتعرض بصورة تفصيلية لنظام الحكم، أو تحديد شكل الحكومة، أو طرق تنظيم السلطات فيها أو لقواعد اختيار الحاكم. وغير ذلك من التفاصيل، وإنما احتوى على المبادئ والأسس العامة التي يجب أن يقوم عليها الحكم الصالح كمبدأ الشورى والعدل والمساواة ومسئولية الحاكم وغيرها ثم ترك للمسلمين بعد ذلك مهمة وضع هذه المبادئ والقواعد موضع التطبيق بما يحقق مصالحهم ويتلاءم مع أوضاعهم على مر العصور.
- ماهي أهم القيم السياسية في نظام الحكم في الإسلام؟
- ماهي الخلافة؟ وماهي المشكلات التي أثرت حولها؟
- لقد شهد الواقع السياسي للمسلمين منذ انقضاء فترة الخلافة الراشدة صورة متعددة لنظام الخلافة، تفاوتت درجة اقتراب كل منها للموازين الإسلامية، حتى انتهى الأمر بتلاشي المبادئ والقواعد التي يقوم عليها الحكم الإسلامي في الفترة الأخيرة.

خطة البحث

لقد جعلت خطة البحث كما يلي:

. مقدمة، تحدّثت فيها عن أهميّة الموضوع، وأهداف الدراسة، وأسباب اختيارها، وإشكالية البحث، وخطة البحث، ومنهجيّته.

تمهيد: وتناولت فيه تحديد المصطلحات التي تصمّنها عنوان البحث

المبحث الأول: المبادئ السياسية في نظام الحكم في الإسلام.

المبحث الثاني: الخلافة في الإسلام

. خاتمة: لخصتُ فيها نتائج البحث

قائمة المصادر والمراجع.

والله أسأل أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم إنّه سميع قريب مجيب.

تمهيد

تمثل قضية نظام الحكم القضية الرئيسية في الفكر السياسي الإسلامي، فالإسلام في مصادره الأساسية لم يتعرض بصورة تفصيلية لنظام الحكم، أو تحديد شكل الحكومة، أو طرق تنظيم السلطات فيها أو لقواعد اختيار الحاكم. وغير ذلك من التفاصيل، وإنما احتوى على المبادئ والأسس العامة التي يجب أن يقوم عليها الحكم الصالح كمبدأ الشورى والعدل والمساواة ومسئولية الحاكم وغيرها ثم ترك للمسلمين بعد ذلك مهمة وضع هذه المبادئ والقواعد موضع التطبيق بما يحقق مصالحهم ويتلاءم مع أوضاعهم على مر العصور. وسوف نتناول في هذا التمهيد التعريف بالمصطلحات الواردة في عنوان البحث فنقول وبالله تعالى التوفيق :-

تحديد المصطلحات التي تضمنها عنوان البحث :-

لا شك في أن تحديد المصطلحات والمفاهيم والألفاظ يساعد في زيادة الفهم والوضوح من جهة، وتحسين سبل التواصل بين المتخاطبين من جهة أخرى؛ إذ إن من أهم مقدمات هذا التواصل فهم المصطلحات والمفاهيم، لكونها مفاتيح العلوم والأفكار والمعارف، فالمقولات والألفاظ والعبارات هي خزائن المعاني، مع العلم أن الضرورة تقتضي فهم هذه المصطلحات والمفاهيم من وجهة علاقة المفهوم أو المصطلح بالواقع المحيط. وانطلاقاً من هذه النظرة فسوف أقوم بتوضيح أهم المصطلحات التي تضمنها عنوان البحث، وذلك كما يلي :

أ: فلسفة

ترجع الدلالة الأصلية لمصطلح فلسفة إلى لفظ يوناني مشتق من كلمتي (فيلو) و(سوفيا) أي محبة الحكمة، وهناك من يرى أن هذا اللفظ قال به فيثاغورس الذي رأى أن الإله وحده الحكيم أما الإنسان فيجب أن يكتفي بمحبة الحكمة. غير أن هذا الرأي رفضه البعض لأن فيثاغورس كان معروف عنه الغرور وعدم التواصل، وهناك من يرى أن سقراط هو أول من استخدمها. وعلى أي حال استخدمها أفلاطون ليميز بين حب الحكمة عند سقراط وادعاء الحكمة عند السوفسطائيين.

يقول الفارابي: " اسم الفلسفة يوناني ، وهو دخيل في العربية ، وهو على مذهب لسانهم : " فيلوسوفيا " ، ومعناها : إثارة الحكمة ، وهو فيلسانهم من "فيلو" و"سوفيا" ، وفيلو : الإيثارة ، وسوفيا : الحكمة و" الفيلسوف "مشتق من" الفلسفة" ، وهو على مذهب لسانهم : فيلوسوفوس " ، ومعناه : المؤثر للحكمة ؛ والمؤثر للحكمة عندهم :

هو الذي يجعل الوكد من حياته و غرضه من عمره الحكمة^(٢) وقد اختلفت المعاني التي يمكن أن تندرج تحت هذه الكلمة – فلسفة – باختلاف أنظار الفلاسفة ، والمذاهب الفلسفية عبر مراحل الفكر الإنساني المختلفة، ولهذا كان من الصعوبة بمكان وضع تعريف جامع مانع يمكن أن يحيط بمعاني كلمة " فلسفة " عبر العصور؛ " فقد كان معنى الفلسفة يتغير من حين لآخر، وتتسع دائرة اختصاصها أو تضيق تبعا لمستوى التفكير أو انحطاطه في مجتمع من المجتمعات، كما كان موضوعها يتغير بتغير مفهومها^٣

وإذا حاولنا استقراء المعاني التي اندرجت تحت كلمة "فلسفة" عبر مراحل التفكير الإنساني فإننا نجد أن معناها قد اتسع في بداية أمرها ليشمل كل المعارف الإنسانية؛ إذ كانت تطلق على كل من كمل في شيء ، عقليا كان أو ماديا، إلى أن استقلت عنها العلوم تدريجيا لتستقر في نهاية أمرها على معنيين :-

الأول: " دراسة العلوم بالمعنى الدقيق دراسة مباشرة ، حيث تنظر الفلسفة في أصل العلوم ومعارفها ، تنظر مبادئ اليقين ، وتحاول النفاذ إلى العلل والوقائع التي يقوم عليها بناء العلوم الوضعية^٤

وهذا المعنى هو الذي تستهدفه الإطلاقات الحديثة لكلمة "فلسفة" في الدراسات المتخصصة؛ فيقال مثلا عند منح درجة الدكتوراه في أحد الفروع العلمية: دكتوراه الفلسفة في الكيمياء، أو في الطبيعة، أو الاقتصاد والعلوم السياسية إلى آخره . الثاني : أن تكون الفلسفة دراسة للعقل من حيث كونه يتميز بأحكام تقويمية، وبذلك يكون مركز الفلسفة ومحورها : " المجموعة التي تتكون من العلوم المعيارية الثلاثة : المنطق والأخلاق والجمال

وبهذا يتضح أن الفلسفة تحتوي على جانبين : الأول علمي أو نظري، والثاني عملي؛ وإذا أردنا جمع المعنيين في جملة واحدة تعبر عن مفهوم الفلسفة في واقعنا المعاصر ، قلنا إنها : العلم بحقائق الأشياء والعمل بما هو أصلح .

وباستقراء تاريخ الفلسفة نجده سجلا حافلا للكفاح العقلي من أجل الحياة ممثلة في حقائق الوجود الكبرى، ومكانة الإنسان في الكون حوله، ومناهج المسيرة البشرية نحو السعادة ؛ وذلك هو هدف الفلسفة الذي عبرت عنه مذاهبها في صيغ مختلفة.

^٢ ابن أبي أصيبعة: عيون الأنباء في طبقات الأطباء ، ، تحقيق : د /نزار رضا ، طبعة مكتبة الحياة ببيروت – بدون

تاريخ ، ص ٦٠٤

^٣ محمد عبدالرحمن بيبصار: الفلسفة اليونانية مقدمات ومذاهب ، طبعة دار الكتاب اللبناني ببيروت سنة ١٩٧٣ م ، ص ٩

^٤ فاروق عبدالمعطي : نصوص ومصطلحات فلسفية، ط ١ سنة ١٩٩٣ م ، دار . الكتب العلمية – بيروت ، ص ٤٨٤

ب : نظام الحكم في الإسلام

نظام الحكم الإسلامي نظام متميز عن جميع أنظمة الحكم في العالم، سواء في الأساس الذي يقوم عليه، أو بالأفكار والمفاهيم والمقاييس والأحكام التي ترعى بمقتضاها الشؤون، أو بالدستور والقوانين التي يضعها موضع التطبيق والتنفيذ، أو بالشكل الذي تتمثل به الدولة الإسلامية، والذي تتميز به عن جميع أشكال الحكم في العالم أجمع يُقصد بنظام الحكم في الإسلام الأحكام المنظمة للسلطة السياسية، وتدير أهل الإسلام بما يصلح أحوالهم، ويدراً عنهم الفساد، فهو جزء من السياسة الشرعية. ولا شك أن نظام الحكم في الإسلام يُعدُّ منبثقاً من العقيدة الإسلامية، وتسيطر عليه الأخلاق الإسلامية، والإسلام كلُّ لا يتجزأ، وإنَّ نصوصه تمنع من الإيمان ببعضها والكفر ببعضها؛ قال - تعالى - : (أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ) [البقرة: ٨٥].

والدولة الإسلامية هي التي تُقيم أمور الدنيا بأمر الدين؛ فتأخذ رعاياها بما أمر الله، وتمنعهم عما نهى الله - تبارك وتعالى - : (الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَاللَّهُ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ) [الحج: ٤١].

ويعرف بعض الكتاب نظام الحكم الإسلامي بأنه يعني التطبيق التفصيلي العملي للأصول والمبادئ التي جاء بها الإسلام لتنظيم شؤون الحكم^(٦)

وفي ضوء الاختلاف الواضح بين الأساس النظري، الذي يبني عليه نظام الحكم في الإسلام وغيره من أنظمة الحكم الأخرى، تتضح خصوصية نظام الحكم الإسلامي، بمعنى أن له وضعاً فريداً وميزة، لا تصح معه المقارنة مع سائر أنظمة الحكم الأخرى حتى وإن تشابه معها في بعض الجزئيات.

فنظام الحكم الإسلامي لا يماثل نظام الحكم الديمقراطي^(٧) حسب المفهوم الغربي

^٦ عبد القادر عودة: "المال والحكم في الإسلام"، طبعة مكتبة الفلاح، الكويت ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩ م ص ١٠٧
٦ (انظر محمد مبارك: نظام الإسلام: الحكم والدولة، الطبعة الثالثة، بيروت: دار الفكر العربي، ١٩٨٠، ص ٥٦-٥٧، ومحمد عبدالله العربي، نظام الحكم في الإسلام، بيروت: دار الفكر، ١٩٦٨، ص ٢٣.

^٧ تتعارض الديمقراطية بلا شك مع الشريعة الإسلامية من جوانب كثيرة منها: أن القرآن الكريم قد بين في نصوص واضحة صريحة أن الحكم هو الله تعالى، فهو سبحانه وحده المشرع الذي وضع للناس كل ما يصلح لهم في حياتهم من جميع جوانبها، فحكمه سبحانه لا معقب له، ولا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فهو الحق المطلق المبين، وإن أدلة ذلك هي في القرآن الكريم في قوله تعالى: (إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ) [يوسف: ٤٠] بينما نرى أن الديمقراطية تعطي الشعب أو نوابه حق التشريع وإصدار الأحكام في الأمور والمسائل التي نزل فيها حكم رباني قطعي، ومن الأمثلة على ذلك مسألة الخمر وبيعها وشراؤها وتداولها، والتي تطرح في كثير من المجالس المسماة بالديمقراطية، وإن مجرد تصويت الأكثرية في المجالس على قرار إباحتها الخمر بيعاً وشراء يجعلها كذلك في واقع الحال وهذا يخالف حكم الله تعالى. أن الإسلام قد وضع مبدأ الشورى القائم على مشاورة

فالديمقراطية^٩ وإن كانت تلتقي مع الإسلام من حيث تقرير مبدأ سيادة الشعب، إلاّ أنهما يختلفان حول حدود هذه السيادة، فبينما هي مطلقة في الحكومة الديمقراطية حيث يحق للأمة أن تسن ما تشاء من القوانين حتى وإن جاءت مخالفة للقانون الأخلاقي أو متعارضة مع المصالح الإنسانية العامة، نجد أنّ هذه السيادة في الحكومة الإسلامية ليست مطلقة ولكنها مقيدة بالشريعة الإسلامية، فهي لا تستطيع أن تتصرف إلاّ في إطار وحدود هذا القانون^(٩).

ويختلف نظام الحكم الإسلامي عن الأنظمة الأخرى التي تركز على القانون كضمانة بنيانية لها. ومرد هذا الاختلاف إلى طبيعة هذا القانون، فالقانون الذي تخضع له هذه الأنظمة هو من صنع البشر، وهم متأثرون في وضعه بأهوائهم وميولهم، ومن ثمّ فهو قابل للتبديل والتعديل والإلغاء، أما القانون الإسلامي فهو من عند الله، وهو قانون دائم لا يتغير، أي أنّ مقاييس العدالة والحق والمساواة هي مقاييس إلهية ثابتة، حتى القوانين التي يضعها البشر في ظل الحكم الإسلامي فإنها توضع وفقاً لروح الشريعة ومبادئها^(١٠).

وأخيراً؛ فإنّ نظام الحكم الإسلامي وإن كان يركز على الدين، إلاّ أنه لا يماثل الحكم الثيوقراطي^(١١)، الذي ساد أوروبا في العصور الوسطى، فالحاكم في الإسلام لا يستمد سلطانه من الله، وإنما من الجماعة، فهي التي تعينه ولها الحق أن تعزله، وهو لا يختص بسلطات روحية تتيح له حق احتكار الشريعة وتفسيرها، وإنما هو فقط

أهل الخبرة والعلم والكفاءة بما لم يرد فيه النص، وحيث يكون مظنة الاجتهاد البشري، بينما لا تشترط المجالس المسماة بالديمقراطية أن يكون المختارين على درجة من العلم أو الكفاءة فقد يتولى النيابة مثلاً أهل الفن المبتذل، أو سفهاء الناس. أنّ حكم الديمقراطيات المعاصرة يتضمّن إلزام الحاكم برأي الأكثرية بينما في الإسلام قد يرجح الحاكم أمراً بعد الاستماع إلى آراء الخبراء والنواب ومشاورتهم. جوانب تشابه الديمقراطية والشورى على الرّغم من الاختلافات الكثيرة بين مفهومي الديمقراطية والشورى إلاّ أنّ كليهما يؤكد معنى الحرية وإبداء الرّأي الذي هو حقّ لكل إنسان على وجه هذه الأرض، كما يؤكد كلا المفهومين على حق المشاركة السياسية لكل إنسان من خلال الانتخابات التي هي أحد تعابير وأشكال الديمقراطية، أو من خلال مجالس أهل الحلّ والعقد التي يكون لها دور كبير في اختيار الحاكم والمسؤولين كما في مفهوم الشورى في الإسلام. انظر عبدالقادر البجراوي: الفكر السياسي في الإسلام، الدار الاندلسية للطباعة والنشر، الاسكندرية ٢٠١٨

^٩ تعود كلمة الديمقراطية إلى اللغة اليونانية القديمة وتتكون من مقطعين؛ الأول demos ويعني الشعب، والثاني kratos ويعني الحكم.

وبذلك تصبح كلمة "ديموقراتس" تعني حكم الشعب - كما يتم تعريف الديمقراطية أيضاً على أنها نظام سياسي يعطي لكل المحكومين القدرة على تغيير حكاهم سلمياً عن طريق القوانين والنظم الموضوعه، وحرية قيامهم بأدوارهم والتمتع بحقوقهم المدنية وفق الضمانات الشرعية.

^(٩) أبو الأعلى المودودي: الحكومة الإسلامية، الطبعة الثانية، القاهرة: المختار الإسلامي، ١٩٨٠، ص ١٠٦.

^(١٠) محمد ضياء الدين الرئيس: النظريات السياسية الإسلامية، الطبعة السادسة، القاهرة: دار التراث، ١٩٧٩، ص ٣٨٢.

^(١١) يُقصد بالثيوقراطية حكومة الإله أو الآلهة الذين يكونون ممثلين برجال كهنوت أو زعماء روحيين مقدسين، ومن أمثلتها حكومة البابوات في العصور الوسطى، فيكون هؤلاء الرؤساء سلطات روحية، ولهم حق الغفران والحرمان، ويجب لهم الطاعة المطلقة، وأقوالهم قانون، لأنهم يدعون أنهم يمثلون الإرادة الإلهية، انظر: د. محمد ضياء الدين الرئيس، مرجع سابق، ص ٣٧٧.

مجرد منفذ لها، وخاضع لأحكامها.

وبناءً على ما سبق؛ نخلص إلى القول بأنّ نظام الحكم الإسلامي ذو طبيعة خاصة يتميز بها عن سائر الأنظمة الأخرى، ولا بعد التشابه في بعض الجزئيات مع هذه الأنظمة مبررة لإطلاق صفة هذه النظم على نظام الحكم الإسلامي، فنقول عنه مثلاً أنه ديمقراطي أو ثيوقراطي، ذلك أنّ مثل هذه المصطلحات وليدة أحداث معينة خاصة بالغرب وحده، وتحمل معاني ودلالات لا صلة لها بالإسلام^(١٢). ومن ثمّ فإنّ نظام الحكم الإسلامي لا يمكن أن تفهم طبيعته وتتضح حقيقته إلاّ في ضوء المفاهيم والمصطلحات الإسلامية وحدها.

المبحث الأول: المبادئ السياسية في نظام الحكم في الإسلام:

المبادئ السياسية في الإسلام هي تلك القواعد والقيم السياسية^{١٣} التي تبني عليها دولة الإسلام ويستلهم منها النهج السياسي للحكم. فمبدأ كل شيء أي أدلته ومادته التي يتكون منها، والمبادئ هي القواعد الأساسية التي يقوم عليها ولا يخرج عنها ومن أهمها القيم، فالمبدأ هو الفكر الأساسي الذي تبني عليه الأفكار والحياة. وهناك إجماع على تشكيل القيم العليا من هذه القيم: العدالة- البيعة- الحرية- الشورى- المساواة- الوحدة الإسلامية- الطاعة- الانتماء للأمة الإسلامية- الأخوة الإسلامية والتعاون- العدل- المسؤولية وغيرها.^(١٤)

- البيعة(*):

البيعة هي ميثاق الولاء للنظام السياسي الإسلامي، و إلتزام جماعة المسلمين به والطاعة لإمامهم . وهي تقليد إسلامي أثر عن الرسول صلى الله عليه وسلم وتمثل في بيعتي العقبة الأولى والثانية ، وكذلك في بيعة الشجرة^(١٥).

(١٢) محمد أسد، مرجع سابق، ص ٥٢.

(١٣) القيم السياسية يقصد بها اهتمام الفرد وميله للحصول على القوة، فهو شخص يهدف إلى السيطرة والتحكم في الأشياء والتحكم في الأشياء في مختلف نواحي الحياة انظر. إسماعيل عبد الفتاح، " القيم السياسية في الإسلام "، [القاهرة، الدار الثقافية للنشر، ٢٠٠١] ص ٣٢.

(١٤) راجع: - د. فؤاد عبد المنعم، أصول نظام الحكم في الإسلام، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب،

بدون تاريخ، ص ٣٣-٣٤.

(*) البيعة في لغة العرب : الصفقة على ايجاب البيع ، وصفق يده وعلى يده بالبيعة والبيع : ضرب بيده على يده عند وجوب البيع ، وتصافقوا : تبايعوا . وكانت العرب تعقد الحلف والعهد بأساليب مختلفة ، مثل انهم كانوا يضعون أيديهم في جفنة مملوءة طيبا ويتعاهدون على أمر ، أو في جفنة مملوءة دما . البيعة في الإسلام : علامة على معاهدة المبايع له و أن يبذل له الطاعة في ما تقرر بينهما ويقال بايعه عليه مبايعة أي عاهده عليه

(١٥) فضل الله محمد إسماعيل ، " النظم والنظريات السياسية الإسلامية " ، ص ص ٣٥٠ - ٣٥١ .

ووقد ردت البيعة في القرآن الكريم ، قال تعالى : [إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَمَنَّا أَجْرًا عَظِيمًا]^(١٦).

ومن شروط البيعة:-

- أن يكون المبايع ممن تصح منه البيعة فلا تصح من صبي أو من مجنون لأنها غير مكلفين شرعاً ، وأن يكون مختاراً ، ولا تعتبر البيعة صحيحة إذا تم أخذها بالإجبار أو بحد السيف .
- أن لا يكون المبايع له من المتجاهرين بالمعصية ، لان الرسول صلى الله عليه وسلم قال " لا طاعة لمن عصى الله " (رواه ابن ماجه واحمد) .
- لا تصح البيعة عند القيام بما نهى الله عنه ، أو خلافاً لأوامره وأوامر الرسول عليه الصلاة والسلام ، فلا طاعة في معصية لقوله صلى الله عليه وسلم : " على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحبَّ وكره إلا أن يؤمر بمعصية ، فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة " .

- العدل(*) :

إن العدل مبدأ أصيل في الإسلام ، كما أن العدل أحد أسماء الله سبحانه، جعل له الإسلام مكانة وقيمة مطلقة ذات ميزان واحد يلتزم به المسلم كواجب أساسي. فالعدل هو القاعدة الأساسية في تنظيم علاقة المسلم بغيره، ويشمل ذلك العلاقات الدولية ، العدل لغة معناه المساواة والإنصاف ، وفي أبسط معانيه هو إعطاء كل ذي حق حقه دون تأثر بمشاعر أو أهواء سواء أكان مؤمناً أم كافراً ، عدواً أم صديقاً، وقد أمر الله المؤمنين أن يلتزموا بهذا المعنى للعدل وأن يطبقوه . فالعدل في الإسلام عدل مطلق يغطي الحياة الإنسانية في شتى نواحيها.

وقد ورد لفظ العدل في القرآن الكريم في عدة آيات نذكر منها على سبيل المثال:
- قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ

(١٦) سورة الفتح آية ١٠ .

(*) جاء في لسان العرب حول تعريف العدل : " ما قام في النفوس أنه مستقيم وهو ضد الجور. وفي أسماء الله سبحانه : العدل. والعدل : الحكم بالحق. يقال : هو يقضي بالحق ويعدل.. " كما جاء في لسان العرب أيضاً: " رجل عدل بين العدل والعدالة : معناه ذو عدل. عدل الموازين والمكاييل : سواها وعدل الشيء يعدله عدلاً وعادله : وازنه. وتعديل الشيء : تقويمه. العدلُ والعدلُ والعديلُ سواء، أي النظر والمثيل... "

- ابن منظور ، لسان العرب، ج ٤ ،

الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ} سورة النحل : الآية : ٩٠ .
وإذا كان العدل أصلاً ومصدراً وغاية، فهو في نفس الوقت تشريع وتنفيذ ووسيلة،
وإذا كان التشريع يستمد من الأصل فإن التنفيذ لا بد وأن يحمل نفس السمات، وكلها
تتبع وتصب في مجرى العدل، وإذا كان العدل غاية يهدف إليها التشريع الإسلامي
فإن وسيلته إلى تحقيق ذلك هو العدل ذاته^(١٧).

وتشمل العدالة في المفهوم الإسلامي العدالة القانونية بمعنى سريان القانون على
الغني والفقير والحاكم والمحكوم كما تشمل العدالة الاجتماعية، بمعنى محو التفرقة بين
الطبقات وتوفير المعيشة الكريمة لكل مؤمن. وتشمل أيضاً، العدالة الدولية التي تركز على
ثلاثة مبادئ هي الوفاء بالعهد، المعاملة بالمثل ما عدا انتهاك الفضيلة، وأن يكون السلم
الأساس في علاقة المسلمين بغيرهم بشرط احترام حرية العقيدة.^(١٨)

والعدل إلى نوعان: العدل الخاص والعدل العام.

العدل الخاص: هو الذي يحكم العلاقات بين الأفراد ويقوم على أساس المساواة
التامة المتبادلة بينهم ويسمى بالعدل التبادلي.

العدل العام : هو الذي يقوم على أساس اعتبار الفرد جزء من المجتمع باعتبار
المجتمع هو الكل، فالعدل في هذه الحالة يرمي إلى تحقيق المصلحة العامة
ويتم عن طريق إقامة تفاصل بين القيم والأفراد من حيث الحاجة أو لقدرة أو
لكفاءة ويشمل العدل توزيعي والعدل الاجتماعي .

والالتزام بالعدل بمفهومه الإسلامي الواسع في نظام الحكم يس يؤدي إلى :

- ضمان وصيانة القيم الأدنى في منظومة القيم الإسلامية، وفي مقدمتها قيم المساواة
والحرية.
- توطيد وترسيخ الأمن والاستقرار والسلام.
- بناء السياسات الخارجية للدولة (الإسلامية) على المبادئ والقيم والقانون والالتزام
بمراعاة المصالح الوطنية في إطار تلك المبادئ والقيم ودون التضحية بها طمعاً في
فرصة عابرة أو في مصلحة خاصة .
- تعزيز حقوق الإنسان، وتأمين حقوق الشعوب، والدول، ودعم القضايا الدولية العادلة.
وخلاصة القول :إن العدل بين الناس هو الغاية المقصودة من الشريعة الإسلامية،

(١٧) عبد الرحمن خليفة، "المدخل إلى علم السياسية"، [دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨] ص ٥١.

(١٨) د. عبدالعظيم الجزوري، "مبادئ العلاقات الدولية الإسلامية ط١، [أسيوط، مكتبة الآلات الحديثة، دبت] ص٣٧٨.

ولهذا أمر الله المسلمين أن يقوموا بالقسط ولو على أنفسهم أو الوالدين والأقربين، وأمر بالعدل ولو مع العدو، وجعل العدل في الحكم وفي القول مفروضاً في كتاب الله، ولقد أفتي بعض العلماء المسلمين بأن الكافر العادل أوصل من المسلم الجائر لأن الأول لنا عدله وعليه كفره والثاني له إسلامه وعلينا جورره، وقالوا: إن الله يقيم الدولة بالعدل ولو على كفر ولا يقيمها بالظلم ولو على إسلام. ومن المبادئ التشريعية التي تمت بسبب صحيح إلى تحقيق مصالح الناس وإقامة العدالة بينهم، رفع الضرر ورفع الحرج وسد الذرائع والبراءة الأصلية.^(١٩)

- الشورى^(*):

تعد الشورى ركيزة أساسية في بناء الدولة الإسلامية، بل هي من أسس الحكم في الإسلام، ومن أبرز خصائصه؛ فالشورى تحتل مكان الصدارة في المبادئ التي جاء بها الإسلام، وأرسي دعائم دولته. ولأهمية الشورى في حياة الأمة، سمى الله تعالى سورة في القرآن الكريم باسم الشورى، حيث تعطي الأمة الحق في إدارة شؤونها العامة، وتمثل ضماناً أساسية تحول دون مخالفة القانون أو الانحراف في استعمال السلطة، فمن حق كل فرد في الأمة أن يعلم بما يجري في حياته، من شؤون تتصل بالمصلحة العامة للجماعة. ولقد وردت كلمة الشورى في القرآن الكريم في عدة مواضع منها على سبيل المثال: قاله تعالى:

﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾ سورة آل عمران : الآية ١٥٩

ومن المتعارف عليه إن أهل الشورى هم جمهور المسلمين، مستدلاً في ذلك بقول الله عز وجل: " وأمرهم شورى بينهم " ، أن الأمر هنا " أمرهم " جميعاً. ولكي يكون الشخص من أهل الشورى يجب أن تتوافر فيه مجموعة من الشروط على

(١٩) انظر: محمد فتحي عثمان، " من أصول الفكر السياسي الإسلامي "، [بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٤] ص ٦١ . محمد علي أبو ريان، " الإسلام السياسي في الميزان " [الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، د. ت] ص ٥١. سعدي أبو حبيب، " الوجيه في المبادئ السياسية في الإسلام "، [جدة، كتاب النادي الأدبي والثقافي، رقم ٦، ١٩٨٢، ص ١٠١-١٠٤.

(*) الشورى في اللغة: الشورى: المشورة، والمشورة: استخراج الرأي، يقال: شاورته في الأمر، استشرته، وطلبت منه المشورة. الشورى في الاصطلاح: قال الراغب الأصفهاني: " هي استخراج الرأي، بمراجعة البعض إلى البعض"، ويقول ابن العربي: " هي الاجتماع على الأمر، ليستشير كل واحد منهم صاحبه، ويستخرج ما عنده " ، وعرفها الدكتور جابر الأنصاري - من المعاصرين - بقوله: " هي استطلاع رأي الأمة، أو من ينوب عنها في الأمور العامة المتعلقة بها " .

رأسها:

- ١- أن يكون ذا دين وتقي ، لأن ذلك عماد كل صلاح وباب كل نجاح.
- ٢- له عقل كامل مع تجربة سابقة ، لأن كثرة تجارب الحاكم تصح رؤيته .
- ٣- العلم : لا بد أن يتوفر العلم في أهل الشورى .
- ٤- الأمانة : لا بد أن يكون أميناً وقادراً على حمل أمانة العمل^(٢٠).

ولا شك إن الشورى طريق إلى وحدة الأمة الإسلامية، ووحدة المشاعر الجماعية، من خلال عرض المشكلات العامة، وتبادل الرأي والحوار^(٢١). وهي خير وسيلة للكشف عن الكفاءات والقدرات، وتحقيق الأفراد لذاتياتهم، وما أوتوا من مواهب وملكات؛ كي تستفيد الدولة والأمة من كافة طاقات أبنائها، ولاسيما في شئون الحكم والسياسة^(٢٢).

الشورى في الأمة مبدأ أصيل، وصفة لازمة، بدونها تفقد الأمة صلاحها، والشورى في الإسلام أصل مشروعية الولاية العامة على الأمة، وقد تفرد الإسلام بهذا المبدأ الأصيل، وأقره سلوكاً عاماً في المجتمع، وأسلوباً في إدارة الشؤون العامة ، حيث تحتاج إليها كل جماعة ترغب في إصلاح شأنها وتقدم بلادها؛ لأنها من أهم أسباب صلاح المجتمع، ومن أهم أسس الحضارة الإسلامية الإنسانية، وتشتد حاجة الأمة إلى الشورى حرصاً على استمرار حضارتها واضطراد تقدمها، ... ويكفي أن الشورى مطلب الأمم الواعية المتنورة يكفي هذا دليلاً على عظمة نظام الشورى أساساً من أسس الشريعة الإسلامية الخالدة.

- المساواة " :

إن المساواة من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام الحكم في الإسلام، وقد جاءت المساواة في الإسلام بصورة مطلقة. وإذا كان العدل هو أساس الحكم في الإسلام، مما لا شك فيه أن السبيل إلى ذلك لا يكون إلا عن طريق المساواة الكاملة بين الناس، بغض النظر عن اختلاف الأصول العرقية وما ينتج عنها من تباين في

(٢٠) د. فضل الله محمد إسماعيل ، " النظم والنظريات السياسية الإسلامية " ، ص ص ٣٥٤ - ٣٦٤ .

(٢١) عبد الحميد إسماعيل الأنصاري ، " الشورى وأثرها في الديمقراطية : دراسة مقارنة" ، [بيروت،

منشورات المكتبة العصرية ، --١٩] ص ٦ .

(٢٢) فتحي الدريني ، " خصائص التشريع الإسلامي في السياسة و الحكم " ، [بيروت ، مؤسسة الرسالة ،

١٩٨٢] ص ٤١٤ .

الجنس واللون واللغة. وقد أكد الرسول عليه الصلاة والسلام هذه المساواة في خطبة الوداع فقال: "أيها الناس إن ربكم واحد وإن أباكم واحد كلكم لأدم وأدم من تراب.. أكرمكم عند الله اتقاكم، وليس لعربي على عجمي فضل إلا بالتقوى". وهكذا حطم الإسلام كل المعايير الزائفة للتفاضل بين الناس، كمعيار الجنس أو العرق أو اللون أو الغنى أو الفقر، ويحارب كافة صور التفرقة العنصرية، الناس جميعاً أمام أحكام الشريعة سواء. كما ساوى الإسلام بين الرجل والمرأة في الجنس والحقوق الإنسانية، كما ساوى بينهما من الناحية الدينية والروحية، حيث المساواة أمام القانون، والمساواة أمام القضاء والمساواة في تولي الوظائف العامة، المساواة في تحمل التكاليف المالية، فهذا المبدأ إلى جانب المبادئ الأخرى هو السر في عظمة الإسلام وقيام دولته وامتدادها إلى ربوع العالمين^(٢٣).

الحرية^(*): إن الحرية في الإسلام أصل عام، فلا توجد حرية من الحريات لا يعرفها الإسلام ولا توجد حرية تدعو إليها الحاجة مستقبلاً ويقف الإسلام عقبه في سبيل التمتع بها ومزاوتها. حرية الإنسان محترمة - كحياته سواء - والناس أحرار في الأصل، خلقهم الله على الفطرة، عبوديتهم لله وحده، ليس لأحد أن يعتدي عليها، ولا يجوز تقييدها أو الحد منها إلا وفقاً لإحكام الشريعة، وبالإجراءات التي تقرها.

وعلى هذا إلى أي مدى يحرص الناس على الاستقلال عن الناس أو البلدان الأخرى وإلى أي مدى يحرصون على حريتهم داخل دولتهم أو ولايتهم؟ بيد أن "الحرية" التي نقصدها هنا هي "الحرية السياسية". تلك الحرية التي تعني قوة الفرد في مواجهة السلطة، حتى لا تعسف السلطة بالحريات، ولذلك تعرف "الحرية

(٢٣) راجع: فضل الله محمد إسماعيل، "النظم والنظريات السياسية والإسلامية"، ص ٣٧١ - ٣٧٩.

(*) الحرية خلاف العبودية. وقيل: الخلوص من الشوائب أو الرق أو اللؤم. والحر، معناه: الخالص من الشوائب. أو هو خيار كل شيء. أو هو خلاف العبد أو العتيق. أو هو الكريم، والخالص من الرق.

- القاموس المحيط ج ٢ ص ٧ والمعجم الوسيط ج ١ ص ١٦٥ وقاموس المنجد.

ذلك معنى الحر أو الحرية في اللغة. لكن يراد بها في المفهوم السياسي والاجتماعي: قدرة الإنسان على التصرف بما لا يضر الآخرين.. أو هي قدرة الإنسان على إتيان كل عمل لا يضر بالآخرين؛ وعلي هذا فإن الحرية مقيدة بما يمنع اعتداء الأفراد بعضهم على بعض. انظر القاموس السياسي. إعداد أحمد عطية الله، ص ٥٦٤-٥٨٦.

"الحرية" في مفهومها العام تلك الملكة الخاصة التي تميز الكائن المتفكر (الإنسان) من حيث كونه كائناً عاقلاً يعبر عن أفعاله بإرادته هو، لا عن أية إرادة أخرى، أو بعبارة أخرى فإن "الحرية" هي انعدام القسر الخارجي، والإنسان الحر بهذا المعنى هو من لم يكن عبداً أو أسيراً أو مكرهاً. ولقد اصطلح التقليد الفلسفي على تعريف "الحرية" بأنها اختيار الفعل عن رؤية مع استطاعة عدم اختياره، أو استطاعة اختيار ضده.

- انظر: زكريا إبراهيم، مشكلة الحرية، [مكتبة مصر، ١٩٧٢، ص ١٨.

السياسية " بأنها حق كل إنسان في إبداء رأيه في سير الأمور العامة، وحقه في ولاية الوظائف العامة ما دام أهلاً لها.^(٢٤) وتعد " الحرية السياسية " أساس كل الحريات الأخرى فهي المجال الحيوي الذي تنمو فيه كل الحريات، فحيث تبلغ الحرية السياسية رشدها، وتبسيط نفوذها تمارس كل الحريات الأخرى (الفكرية والمدنية..... الخ). ومن أبرز الحريات التي أعلنها الإسلام:

- حرية العقيدة^(*)

إن حرية الاعتقاد هي قدرة الإنسان على التدين بدن على نحو ما يراه أو يعتقد ذلك من غير إكراه في ذلك أو تهريب. ومثل هذه الحرية مكفول في الإسلام. وذلك في الجملة. وتفصيل ذلك أن أهل الكتاب من اليهود والنصارى والمجوس لهم مطلق الحرية في اعتقاد ما يدينون به وفي ما يمارسونه من شعائر وعبادات وطقوس خاصة بأديانهم من غير تعشير لهم في ذلك أو تضيق. وهو ما بيناه في حق الإنسان في العبادة. وبذلك فأهل الكتاب أحرار فيما يضمرونه في أنفسهم وتصوراتهم من معتقدات في النصرانية أو المجوسية أو اليهودية. وليس لأحد كائناً من كان أن يحول بين واحد من أهل الكتاب وما يدين به أو يعتقد. فأهل الكتاب في كنف الإسلام والمسلمين لا يمسه من أحد ضير أو إكراه وليس لأحد من المسلمين أن يعترضهم في أي من تصرفاتهم التي يجدون أنها منبثقة عن دياناتهم وشرائعهم. والقرآن الكريم يبين هذه الحقيقة من يريد الوعي وليعلم أن حرية الأديان لأهل الكتاب مكفولة في ظل الإسلام^(٢٥)، قال تعالى { شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ }. سورة الشورى: الآية ١٤. وذلك يدل على وحدة الأديان كلها من حيث الأصل والمورد والمضمون ون أديان السماء إنما سبيلها الوحي من السماء، ومصدرها المشرع الخالق، لكن الشرائع مختلفة متفاوتة تبعاً لتبدل الأحوال واختلاف الظروف. وفي ذلك يقول سبحانه { لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا } سورة المائدة : الآية ٤٨ ..

هذه الحرية مصونة في الإسلام و لها احترامها ، فالدين من الضروريات التي

(٢٤) أنظر : محمد الغزالي، حقوق الإنسان، دار الكتب الإسلامية، ١٩٨٤، ص ٥٩.

(*) الاعتقاد يراد به هنا التدين بدين من الأديان. اعتقدت كذا أي : عقدت عليه القلب والتفكير حتى قيل : العقيدة هي : ما يدين به الإنسان. وقيل الحكم الذي لا يقبل الشك فيه لدي معتقده. والعقيدة في الدين هي ما يقصد به الاعتقاد دون العمل، كعقيدة وجود الله وبعثه الرسل. ذلك ما يراد بالاعتقاد في أصل اللغة.

(٢٥) د. أميرة عبد العزيز، " حقوق الإنسان في الإسلام "، ط [القاهرة، دار السلام، ١٩٩٧] ص ١٣٦-١٣٧.

يحفظها الإسلام لبنى البشر أيًا كانت ديانتهم وعقيدتهم ، وأتاح للفرد أن يختار الدين الذي يرتضيه من غير إكراه ولا إجبار على الإسلام ، فإذا ما اختار الإنسان بحريته دينًا معينًا ، فإن الإسلام يحمي ذلك الدين الذي اختاره ولا يكرهه على خلاف ما يرتضيه. ، فلا إكراه لأحد على اعتناق عقيدة معينة . قال تعالى : [لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ] سورة البقرة : الآية ٢٥٦ . إن أهل الذمة قد عاشوا في ظل الإسلام حياة سعيدة ومارسوا فيها حريتهم الكاملة في الاعتقاد وإقامة شعائرهم .

هذا هو المنهج الذي رسمه الرسول عليه الصلاة والسلام للأمة ، وسار عليه ، وهو منهج يقوم على الحرية الدينية في أرحب مفاهيمها ، فما عليه إلا بيان الحق للناس وتذكيرهم به ومن شاء منهم فليؤمن ومن شاء فليكفر. قال تعالى : [وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ] سورة الكهف : الآية ٢٩

حرية الرأي: ويراد بذلك القدرة على النقد وإبداء الرأي. أما الناس والمسئولين في صراحة ووضوح من غير حظر أو حجر في ذلك على أحد ومن غير إحساس بحرج من ذلك أو تخوف. فلقد كفل الإسلام للفرد حرية إبداء الرأي، ونهى عن مصادرتة؛ فقد فتح مجالاً رحباً للتفكير وإعمال العقل. ولكن وضع الإسلام على حرية الرأي ضوابط تستهدف منع الفتنة والفرقة بين المسلمين ونشر الأهواء والبدع بينهم، ومنع تداول الناس بفحش القول والخوض في أعراضهم. فالتفكير الحر - بحثاً عن الحق - ليس مجرد حق فحسب، بل هو واجب ، ولا يجوز لأحد حتى الحاكم أن يلزم غيره بإتباع رأيه في مسائل الاجتهاد .

فمن حق كل فرد بل ومن واجبه: أن يعلن رفضه للظلم، وإنكاره له، وأن يقاومه، دون تهيب من مواجهة سلطة متعسفة، أو حاكم جائر، أو نظام طاغٍ. وهذا أفضل الجهاد. وهذا الحق - حرية الرأي - مكفول في الإسلام تماماً. بل إنه حق في صورة واجب يطوق به الإسلام أعناق المسلمين لكي يجهروا بقول الحق في صدق وجرأة. وأيما تردد في ذلك أو امتناع من الإدلاء بالصواب في كل الأحوال لا جرم أنه ضرب من الضعف والخور أو صورة من الذلة والاستهزاء يهوي فيهما المجتمع وهو تغشاه غواشي النفاق والجبن. والإسلام من جهته ينعي بشدة على الخائرين الساكتين من الناس الذين لا يصدعون بالكلمة الصريحة الصادقة والذين تنتهي صدورهم على الآراء والمقاصد لتظل حبيسة محشورة لا يحجبها عن الظهور غير

الجبين أو النفاق^(٢٦). وفي التنديد بالنفاق والمنافقين يقول الله تبارك و تعالي : {إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ} سورة النساء الآية ١٤٥ ..

ويقول أيضاً {الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِّنْ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ هُمُ الْفَاسِقُونَ} سورة التوبة: الآية ٦٧ ويتوعد الله عباده المتخاذلين الذين جنحوا إلى الدعة والاسترخاء وهم يرون الحكام متمادين في غيهم وطغيانهم. فيقول الرسول (صلى الله عليه وسلم) في ذلك : إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه " .^(٢٧)

الحرية الشخصية: حيث كفل الإسلام لكل من يقيم على إقليم دولته العناصر الأساسية للحرية الشخصية كما يعرفها القانون الدستوري الحديث ، وهي حرية التنقل وحق الأمن وحرمة المسكن.

- حرية التعليم: يجعل الإسلام طلب العلم فريضة على كل مسلم، كما رفع الإسلام من قدر العلماء ووجب على الحكومة الإسلامية نشر العلم والقيام على أمره وتمكين الجميع منه.

حرية الملكية: أقر الإسلام حق الملكية الفردية – بوسائل التملك المشروعة – وجعلها قاعدة نظامه ورتب على هذا التقرير نتائجها الطبيعية في حفظ هذا الحق لصاحبه وصيانته من السرقة أو النهب أو السلب أو الاختلاس بأي طريقة من الطرق^(٢٨).

الحرية الفكرية: وهذه الحرية قد كفلها الإسلام للإنسان لأنها حق من حقوقه الأساسية الذاتية. وذلك كيما يجول بعقله في الآفاق وفي هذا الكون الرحيب.. الكون الهائل الحافل.. الكون الذي يزخر بالأشياء والخلائق ؛ وهي لا جرم أنها خلائق وكائنات لا يعلم عددها وأنواعها وأثارها سوي بارئها. هذا الكون بامتداده وشموله. وبانسجامه واتساقه وقوة تخليقه قد أذهل العقول والألباب، وأثار في النفوس كوامن العجب والدهش، واستنفر الأذهان من مراقدها لكي تتخيل وتتدبر وتعي. ذلكم الكون الشاسع بعجائبه ومخاليقه قد دعا الله عباده البشر أن يتدبروا أمره وأن يتفكروا بما فيه من آيات ونواميس. فمن الممكن تقييد حركة الإنسان وأعضاء جسده بيد أنه يستحيل تقييد

(٢٦) د. أميرة عبد العزيز، " حقوق الإنسان في الإسلام "، ط [القاهرة، دار السلام، ١٩٩٧] ص ص ١٣٣-١٣٤.

(٢٧) رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه عن أبي بكر. الجامع الصغير للسيوطي، ج ١، ص ٣٢٧.

(٢٨) راجع: د. فضل الله محمد إسماعيل ، "النظم والنظريات السياسية والإسلامية"، ص ص ٣٧٩ - ٣٨٩.

إن الإسلام يجعله حرية الفكر مستمدة من واجب التفكير انطلاقاً من قوله تعالى "أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ" سورة الأنعام : الآية ٥٠ "وبربطة بين أهل الفكر وأولي الألباب : والحرية الفكرية متصلة بحرية المعتقد أو حرية العقيدة الدينية، وهي قضية أساسية في الرسائل وحقوق الإنسان، ما تزال البحوث والدراسات تدور حولها إلى الآن. مما سبق تستخلص الدراسة ، إن الحرية ملازمة للإنسان في طبيعته فهو قد ولد حراً كما جاء في رسالة الخليفة عمر بن الخطاب التي أنب فيها عمرو بن العاصي وإلى مصر بسبب إساءته إلى أحد المسلمين : " متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً ؟ ". هذا بصرف النظر عما آلت إليه أحوال المسلمين لاحقاً في قضية الحرية عندما تحول الحكم إلي " ملك عضوض".

التعاون الإنساني : قال تعالى : {يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ} سورة الحجرات: الآية ١٣. تشكل هذه الآية الكريمة أساس التعاون الإنساني بين البشر، إنها تقر بالتعدد (شعوب وقبائل)، وتدعو إلى (التعارف) الذي يشمل التعاون بين الناس على كافة المستويات وفي مختلف المجالات، ثم تحدد معيار التكريم أو التفضيل بين الناس بالتقوى.

الأمّن :-

إن الأمّن من أهم المطالب، وأعظم الضرورات للإنسان. وللأمّن مفهوم واسع ومعني شامل ينتظم عدداً من الجوانب، ولا يختص بالجانب الذي قصره كثير من الناس عليه، بل يتجاوزه ليشمل الأمّن العقدي، والأمّن النفسي، والأمّن الفكري، والأمّن الاقتصادي، والأمّن الاجتماعي، ونحوها مما يعتبر الأمّن مطلباً ضرورياً فيه. بل إن الأمّن يتجاوز الحياة الدنيا كلها ليكون مطلباً أخروياً يتحقق لمن يتصف بالإيمان الصحيح والاعتقاد السليم، ويناله المؤمنون، ويظفر به المتقون.

- الحق:

" الحق أن يقسم إلى ثلاثة أنواع :

- الحقوق الخاصة : وهي التي تربط الأفراد في علاقاتهم بأنفسهم أو ببعضهم البعض وتنتج عادة من تبادل المنافع بينهم، مثل حق الملكية.
- الحقوق العامة : وهي التي تربط الفرد بالدولة وتحدد مركزه في مواجهتها

(٢٩) د. أميرة عبد العزيز، " حقوق الإنسان في الإسلام "، ط [القاهرة، دار السلام، ١٩٩٧] ص ١٣٠-١٣١.

مثل حق الشخص في حرمة نفسه وماله وعقيدته، أو تربط السلطة العامة ببعضها البعض مثل علاقة الدولة بهيئاتها الإدارية.

- الحقوق السياسية : وهي التي تنجم عن اعتبار الشخص عضواً في هيئة سياسية مثل حقه في الانتخاب والترشيح، وحقه في تولي الوظائف العامة، وحقه في مقاومة جور السلطة.^(٢٠)

واخيراً نستطيع ان نقول ان: هذه المبادئ هي نفسها المبادئ الكونية التي يبشر بها المثقفون الأمريكيون قد أسسها الإسلام قبل أربعة عشر قرناً وقيل أن توجد منظمات حقوق الإنسان أو هيئة الأمم المتحدة ومواثيقها الدولية.^(٢١)

إن الدولة الإسلامية لم تفرض شكلاً من أشكال الحكم محدد التفاصيل فيجرفه الزمن بتبدلات أحواله ، ولم يترك الأمر فيها مهماً والجو فارغاً لتملأه المصالح والأهواء أو التقاليد الموروثة ، فقد قدم الإسلام للناس مبادئ وقواعد عامة أثبتت تجارب البشرية صلاحيتها ، فكانت خلال تطور الدولة في تاريخ البشرية أهدافاً مثالية تتطلع البشرية إلى تحقيقها وترك التفاصيل الجزئية والتطبيقات العلمية التي يمكن أن تحتملها هذه المبادئ والقواعد لاجتهاد البشر حسب اختلاف أطوارهم وبيئاتهم وأحوالهم.^(*)

المبحث الثاني: الخلافة

من المتعارف عليه: ان الخلافة والإمامة العظمى وإمارة المؤمنين ثلاث كلمات معناها واحد هو رئاسة الحكومة الإسلامية الجامعة لمصالح الدين وشؤون الدنيا^(٢٢).

ويذهب الماوردي إلي أن الإمام يسمى خليفة لأنه خلف رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في أمته فيجوز أن يقال يا خليفة الله فجوزهم لقيامه بحقوقه في خلفه ولقولة تعالي "وهو الذي جعلكم خلائف في الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات" سورة الأنعام من الآية ١٦٥ وامتتع جمهور العلماء من جواز ذلك ونسبوا قائلة إلي الفجور وقالوا يستخلف من يغيب أو يموت والله لا يغيب ولا يموت، وقد قيل لأبي بكر الصديق رضي الله عنه يا خليفة الله فقال لست خليفة الله ولكني خليفة

(٢٠) د. عادل فتحي ثابت عبد الحافظ، "شرعية السلطة في الإسلام" دراسة مقارنة، ص ٢٠٦- ٢٠٧.

(٢١) د. عبد الرحمن الحاج وآخرون، "الإسلام في عالم متغير"، سياسات الإصلاح الإسلامي بعد "أيلول"، [دمشق،

دار الفكر - آفاق معرفة متجددة، ٢٠٠٥] ص ١١٤-١١٥.

(*) د. فضل الله محمد إسماعيل، "النظم والنظريات السياسية والإسلامية"، ص ٣٤٩.

(٢٢) محمد رشيد رضا: الخلافة (القاهرة، الزهراء للإعلام العربي، ١٩٨٨) ص ١٧.

رسول الله (صل الله عليه وسلم)^{٣٣} و يجوز أن يقال لبشر أنه خليفة الله وذلك لأنه في رؤية لا ينبغي أن يقاس الله عز وجل وعلا بالبشر. فإذا كان شأن البشر أن يستخلفوا في الغيبة والموت فإن من شأن الله أن يستخلف وهو شاهد لا يغيب ولا يموت ، فخلافة البشر في كل الأحوال هي خلافة عن الله عز وجل وليست عن غيره من البشر^{٣٤}

«فالخلافة لا تزيد على ما يسمى دولة، إلا أنها رابطة سياسية تجعل شعوبا مختلفي العناصر والقومية يولون وجوههم شطر رأيها بعاطفة من أنفسهم واختيار. ومن هذه الوجهة ينظر إليها بغاة الاستعمار بعين عابسة، ويحاول الغر، الذي ينخدع بهرج آرائهم، أن يطوى رأيها ويمحو أثرها»^(٣٥)

قال الشيخ الخضر: «إن الخلافة ليست من نوع العقائد^(٣٦)... وبحثها يرجع إلى النظر في حكم عملي لا في عقيدة من عقائد الدين. ومما يترتب على الفرق بين الأحكام العملية والعقائد أن الأحكام العملية يكتفي فيها بالأدلة المفيدة ظنا راجحا، وأما العقائد فإنها لا تقوم إلا على براهين قاطعة... فلا غضاضة على حكم الخلافة إذا لم يرد به قرآن يتلى، إذ ليست الخلافة زائدة على إمارة عامة تحرس شعائر الدين وتسوس الناس على طريق العدل، ولم يكن وجه المصلحة من إقامة هذه الإمارة بالخفي الذي يحتاج إلى أن يأتي به قرآن صريح... فالقرآن لم يصرح بحكم الإمارة العامة اكتفاء بما بثه في تعاليمه من الأصول التي تبينها السنة ويرجع إليها الراسخون في العلم عند الحاجة إلى الاستنباط، ولأن في الأمر بإطاعة أولى الأمر عبارة لأولى الألباب...!» فإذا استدل علماء الإسلام على وجوب الخلافة - الإمامة - الدولة الإسلامية» بضرورتها، لأن «ترك الناس فوضى لا يجمعهم على الحق جامع ولا يزعمهم عن الباطل وازع، يفضي إلى تبديد الجماعة، وإضاعة الدين، وانتهاك حرمة الأموال والنفوس والأعراض، فإنهم - (بهذا الاستدلال) - إنما يطبقون قاعدة شرعية، وهي قاعدة: «الضرر يزال» أو قاعدة: «مالا يتم الواجب المطلق إلا به، وكان مقدورا،

(٣٣) أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي: الأحكام السلطانية: الناشر: دار الحديث القاهرة. ص ٣٧

(٣٤) فتحي عبد الكريم: الدولة والسيادة في الفقه الإسلامي (القاهرة ، مكتبة وهبه ، ١٩٨٤) ص ١٦٦
(٣٥) محمد عمارة : نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم لشيخ الإسلام محمد الخضر حسين ، في التنوير الإسلامي(١٩)، دار نهضة مصر للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٨٨، ص ٢٨
(٣٦) محمد الخضر حسين: نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، القاهرة ٢٠١٤، ص ٢٦

فهو واجب^(٣٧).

فمما لا شك فيه ان الخلافة من أهم الموضوعات التي تدعو إلى الاختلاف بين الأمة، وهي أعظم خلاف بين الأمة إذما سل سيف في الإسلام على قاعدة دينية مثل ما سل على الإمامة في كل زمان^(٣٨)، وهي منشأ الخلاف حتى افتترقت هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة كما ذكر في الأحاديث النبوية الصحيحة، واستمر هذا الخلاف إلى اليوم^(٣٩).

وتكمن أهمية الخلافة الإسلامية في أنها الجسم الوحيد الذي يستطيع أن يجمع شمل الأمة الإسلامية في مشارق الأرض ومغاربها في إطار واحد، يرفع مصالح المسلمين، ويقيم حدود الله فيهم، ويحمي بيضتهم، ويذود عن حياضهم، ويدافع عن حوزتهم ويكسر شوكة أعدائهم. ولا يمكن أن يستقيم حال المسلمين بدون الخلافة، ولا يمكن القيام على أمور الدين إلا بها، ولا رادع للظالمين وقاطعي الطريق والمنافقين والطواغيت إلا بها وإن الله ليزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن^{٤٠}.

ويعرفها ابن خلدون، بأنها هي حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة إليها إذ أحوال الدنيا ترجع كلها عند الشارع إلى اعتبارها بمصالح الآخرة فهي في الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا به^(٤١).

ويعرفها ابن تيمية في كتابه "مجموع فتاوى ابن تيمية" على أنها الخليفة هو ما كان خليفة عن غيره والمراد بالخليفة أنه خلف من كان قبله، كما كان أبو بكر الصديق خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم، لأنه خلفه على أمته بعد موته^{٤٢}. أما الماوردي هو أول من وضع تعريفاً دقيقاً للخلافة حيث عرفها على أنها "الإمامة موضوعاً لخلافة النبوة لحراسة الدين وسياسة الدنيا"^{٤٣}.

فبالخلافة إذن نظام حكم إسلامي يخضع فيه الحاكم لسيادة الشريعة الإسلامية، ويستمد سلطانه من الأمة الإسلامية؛ فيستحق بذلك تصرفاً عاماً يخلف به النبي - صلى الله

^(٣٧) محمد الخضر حسين: نقض الإسلام....، مرجع سابق، ص ١٠ وما بعدها بتصرف

^(٣٨) الشهرستاني، الملل والنحل، (بيروت: دار المعرفة، ١٤٠٤ هـ)، ج ١، ص ٣١.

^(٣٩) البغدادي، الفرق بين الفرق، (بيروت: المكتبة العصرية، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م)، ص ١٥.

^{٤٠} سعد عبد الله عاشور: معوقات الخلافة الإسلامية وسبل إعادتها، كتاب المؤتمر العلمي الدولي الثاني -

الإسلام والتحديات المعاصرة - كلية أصول الدين، 1428 هـ - 2007 م، ص 1067

^(٤١) ابن خلدون، المقدمة، تحقيق حامد أحمد الطاهر، دار الفجر للتراث، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٤، ص ٢٤٤

^(٤٢) أحمد ابن تيمية، مجموع فتاوى ابن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن القاسم، المجلد 35، الرئاسة العامة لشؤون - الحرمين الشريفين، السعودية، ط ١، د ت، ص 43

^(٤٣) الماوردي: الأحكام السلطانية، ج ١، ص ١٥

عليه وسلم- في حراسة الدين وسياسة الدنيا به، ويحمل به الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية.^(٤٤) والتي هي أهم مقوم في الحكومة الإسلامية.

نظريات نشأة الدولة في الإسلام :

درج الفقهاء على وصف نظريات نشأة الدولة بأنها نظريات دينية، مع أن المعنى الحرفي للمصطلح الفرنسي لا يعني النظريات الدينية بل يعني النظريات التي تنسب السلطة إلى الله.

يرجع أنصار هذه النظرية أصل نشأة الدولة وظهور السلطة إلى الله، وعليه فأنهم يطالبون بتقديسها لكونها من صنعه وحق من حقوقه يمنحها لمن يشاء، فالحاكم يستمد سلطته وفقا لهذه النظرية من الله ، وما دام الأمر كذلك فإنه يسمو على المحكومين نظرا للصفات التي يتميز بها عن غيره والتي مكنته من الفوز بالسلطة ، لذلك فإن إرادته يجب أن تكون فوق إرادات المحكومين.

والحقيقة أن المتتبع للتاريخ يلاحظ أن هذه النظريات لعبت دورا كبيرا في القديم، فلقد قامت السلطة والدولة في المجتمعات القديمة على أسس دينية محضة، واستعملت النظرية الدينية في العصر المسيحي والقرون الوسطى . ولم تختف آثارها إلا في بداية القرن العشرين، والسبب يعود إلى دور المعتقدات والأساطير في حياة الإنسان، حيث كان يعتقد أن هذا العالم محكوم بقوى غيبية مجهولة يصعب تفسيرها، وهو ما ترك البعض إضفاء صفة القداسة على أنفسهم وإضفاء صفة الإلهية عليهم . وبمرور الوقت بدأ الاختلاف بين أنصار هذه النظرية حول طريقة اختيار الحاكم ، وان كانوا متفقين على أن السلطة لله، مما أدى إلى ظهور ثلاثة اتجاهات:

(١) نظرية تأليه الحاكم :

وَجَدت هذه النظرية مجالاً رَحْباً في العصور القديمة؛ حيث تأثر الإنسان بالأساطير، فظن أن الحاكم إله يُعبد.. ففي مصر الفرعونية كان فرعون هو الإله (رع)، وقد سجّل القرآن الكريم قول فرعون في قوله: (مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي) سورة القصص: من الآية ٣٨ وقوله تعالى: (فَقَالَ أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى) سورة النازعات: الآية ٢٤، وفي بلاد فارس والروم كان الحاكم يصبغ بصبغة إلهية ، وفي الهند القديمة، فإن لبراهما يعتبر شبه إله.

(٢) نظرية الحق الإلهي المقدس المباشر :

(٤٤) عطية عدلان: النظرية العامة لنظام الحكم في الإسلام ، دار اليسر الطبعة الأولى ٢٠١١م، ج ١ ص ٢٧.
العدد الخامس والخمسون ٢٣ أبريل ٢٠٢١

تعني هذه النظرية أن الحاكم ليس إلهاً ولا يُصَفَ إله، ولكنه بشرٌ يحكم باختيار الله عز وجل، فإله الذي خلق كل شيء وخلق الدولة، هو الذي يختار الملوك مباشرةً لحكم الشعوب، ومن ثمَّ فَمَا على الشعب إلا الطاعة المطلقة لأوامر الملوك، ويترتب على ذلك عدم مسئولية الملوك أمام أحد من الرعية، فللملك أن يفعل ما يشاء دون مسئولية أمام أحد سوى ضميره ثم الله الذي اختاره وأقامه.

فمن نتائج هذه النظرية أن الحاكم لا يكون مسئولاً أمام أحد غير الله، وبالتالي منه يستمد سلطته. أما من حيث الأساس فإنها تختلف عن الصورة الأولى، ففي فكرة تأليه الحاكم لا توجد تفرقة بين الإله وشخص الملك، عكس فكرة الحق الإلهي المقدس حيث توجد بها هذه التفرقة وهذا راجع لدواعي تاريخية.

وقد سادت هذه النظرية أوروبا بعد أن اعتنق الإمبراطور قسطنطين الدين المسيحي، فخرج رجال الدين على الناس بهذه النظرية؛ وذلك لهدم نظرية تأليه الحاكم من ناحية، ولعدم المساس بالسلطة المطلقة للحاكم من ناحية أخرى.

(٣) نظرية الحق الإلهي الغير المباشر:

لم تعد فكرة الحق الإلهي المباشر مستساغةً من الشعوب، ومع ذلك لم تنعدم الفكرة تماماً، وإنما تطوّرت وتبلورت في صورة نظرية التفويض الإلهي الغير المباشر أو العناية الإلهية، ومؤدى هذه النظرية أن الله لا يتدخل بإرادته المباشرة في تحديد شكل السلطة، ولا في طريقة ممارستها، وأنه لا يختار الحكام بنفسه وإنما يوجّه الحوادث والأمور بشكلٍ معيّن يساعد جمهور الناس ورجال الدين خصوصاً على أن يختاروا بأنفسهم نظام الحكم الذي يرتضونه ويزعمون له وهكذا، فالسلطة تأتي من الله للحاكم بواسطة الشعب والحاكم يمارس السلطة باعتبارها حقّه الشخصي، استناداً إلى اختيار الكنيسة الممثلة للشعب المسيحي؛ باعتبارها وسيطاً بينه وبين السلطة المقدسة التي تأتي من لدن الله.

والنتيجة المتوصل إليها أنه لا يجوز مخالفة أوامر الحاكم، وإلا ارتكبنا معصية.

هدف الدولة " في الإسلام :-

إن إقامة المجتمع الإسلامي بكل معالمه التي تحددت في الكتاب والسنة كهدف نهائي للدولة الإسلامية يقتضي تحقيق هدفين هما : إقامة الدين، وتحقيق مصالح المحكومين. هذا ولئن كان هدف الدولة في الإسلام يتمثل أساساً في إقامة الدين ونشر الدعوة فلا يعني هذا أن عمل رئيس الدولة لا يتعلق بمصالح الأفراد ، فالرئيس يعني بهذه المصالح سواء تعلقت بمسلمين أو بغير مسلمين في المجتمع الإسلامي . إن الشريعة الإسلامية في جملتها جاءت لتحقيق مصالح الناس ، وما من حكم بها إلا

وبقصد به مصلحة خاصة أساسها المحافظة علي النفس أو العقل أو العرض أو المال أو الدين إلا أن تقرير هذه المصلحة وكيفية تحقيقها يكون وفقاً للقيم الإسلامية التي يكون الهدف من الخلافة (رئاسة الدولة) أقامتها ونشرها علي مستوي المجتمع المسلم الكلي.^(*)

هدف الدولة في الإسلام "ذو مضمونين": أولهما: إقامة الدين، وثانيهما: تحقيق مصالح المحكومين. أما عن إقامة الدين فهو الهدف الأساسي الذي يجب أن تلتزم به الدولة الإسلامية. إنه مبرر وجودها وسر تميزها عن غيرها من الدول. بل إن الجماعة المسلمة التي تشكل في تجمعها السياسي صورة الدولة ، لا يجمع بين أفرادها إلا صفة الإسلام .

هذا ولا تتم إقامة الدين بالقوة (بالسلطة) فلا قيام للدين إلا بها. ذلك أن الدين والسلطة توأمان لا ينفصلان، ومن هنا أجمع الفقهاء علي وجوب قيام السلطة في المجتمع .

وبصدد المضمون الثاني لهدف الدولة في الإسلام: "تحقيق مصالح المحكومين" فإنه إذا كان هدف إقامة الدين من الأهمية بمكان علي أساس أنه الغاية والهدف الأساسي للدولة الإسلامية ، فإن هدف تحقيق مصالح المحكومين (من المسلمين وغير المسلمين) يحتل مكاناً من الأهمية يجعله يقف جنباً إلي جنب مع إقامة الدين ، "ذلك أن الله سبحانه وتعالى قد رتب علي طاعته واجتناب معصيته مصالح الدارين: الدنيا والآخرة . وكما يترتب علي الطاعة واجتناب المعصية مصالح الفرد الدنيوية والأخروية فإن الحاكم يجب عليه التصرف بما فيه الأصلح للمحكومين لأنه يولي للقيام بجلب مصالح المولي عليهم ودرء المفاسد عنهم " .^(*)

ولقد أوجب الفقهاء هنا علي الحاكم واجبات لتحقيق هدف "تحقيق مصالح المحكومين" منها: تحصين الثغور بالعدة المانعة والقوة الدافعة وحماية الديار ليتصرف الناس في المعاش وينتسروا في الأسفار آمنين، وتنفيذ الأحكام بين المتنازعين... الخ.

وانطلاقاً مما تقدم فإن الهدف النهائي للدولة الإسلامية بثنتي مؤسساتها إنما ينحصر في إقامة مجتمع إسلامي كما تحددت معالمه (بكل قطاعاته) في الكتاب والسنة . وتبعاً لذلك فإن العمل علي تحقيق هذا الهدف من جانب القائمين علي سلطة الدولة هو علي حد تعبير الفقه الإسلامي – كما تقدم – " شرط ابتداء وشرط بقاء " بالنسبة لولايتهم – في معنى أن

(*) عبد الوهاب خلاف ، " علم أصول الفقه " ، [دم ، دار القلم ، ١٩٥٦] ، ص ٢٠٠ .

(*) عز الدين بن عبد السلام ، " قواعد الأحكام " ، [القاهرة ، دبت ، ١٩٦٨] ، ص ١١ - ٧٤ .

شرعية السلطة في الدولة الإسلامية مرهونة في قيامها وفي استمرارها بالتزامها بالعمل علي تحقيق تلك الغاية أو ذلك الهدف النهائي للدولة الإسلامية .^(*)

ومن هنا فإذا خرجت سلطة الأمر في الدولة الإسلامية علي مقتضي ذلك الشرط (إقامة الدين وتحقيق مصالح المحكومين) انقضت ولايتها، وسقط عن المحكومين واجب الطاعة لها. ولئن قامت سلطة سياسية في مجتمع إسلامي تحت أي ظرف من الظروف ولم تلتزم بتحقيق هذه الغاية فهي سلطة غير شرعية لا يجب علي المحكومين طاعتها. إن الالتزام بتحقيق تلك الغاية هو الحد الأدنى لشرعية السلطة في الدولة الإسلامية. ذلك أن هذا الالتزام هو وحده الكفيل بوجوب طاعة المحكومين لهذه السلطة، وسواء بعد ذلك أمكنها أن تؤدي ما التزمت به، أم حالت بينها وبين تحقيقه عوامل خارجة عن إرادتها، أو ضرورات كان عليها مراعاتها والخضوع لها ، حال انشغال الدولة في حروب خارجية، أو فتنة داخلية ، يكون في عدم التصدي لها إضرار بكيان الدولة ذاته أو بالمصالح الحيوية لأفرادها .

ففي مثل هذه الحالات يأتي عدم السعي إلي تحقيق الغاية استناداً لقواعد شرعية عامة ، خاصة قاعدتي: " الضرورات تبيح المحظورات " ، " ودفع المفسدة مقدم علي جلب المنفعة " . ذلك هو الحد الأدنى لتحقيق الغاية في النظام الإسلامي والأساس الشرعي لذلك .^(*)

الوظائف السياسية والدينية للدولة :

حصر الماوردي وظائف الدولة في عشر مسائل ، ومن المصلحة التي يفتضيها التصنيف العلمي أن نميز بين الوظائف الدينية والوظائف السياسية :

الوظائف الدينية :

١ الوظيفة العقائدية الأخلاقية (فظ الدين)

الدولة في الإسلام قائمة على التزام عقيدة ونظام وتشريع، يجمعها كلها دين هو الإسلام وأن أول واجباتها حماية الإسلام في عقائده وأخلاقه وتنفيذه في تشريعه وأحكامه. إن أعظم مهمات الدولة في الإسلام نشر دعوة الإسلام بما تتضمنه من حقائق عقائدية وتعاليم أخلاقية، ومنع ما يعارض هذه الدعوة ، فهي إذن مسؤولية عظيمة ملقاة على كاهلها ومن ثم فالحكومة لا تكون مسلمة ، إلا إذا أقامت النظام

^(*) لمزيد من التفصيل في هذا الشأن ارجع إلي: د. فوزي محمد طابيل، أهداف ومجالات السلطة في الدولة الإسلامية، رسالة دكتوراه (منشورة)، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٦، ص ٥ وما بعدها .

^(*) د. عادل فتحي ثابت عبد الحافظ، " شرعية السلطة في الإسلام - دراسة مقارنة " ، ص ص ٢٣٤-٢٣٨

الذي يدعوا إليه الإسلام، وغرست العقيدة التي تمد هذا النظام بالحياة والحرارة والنماء.

لذلك نستطيع القول أن هذه الوظيفة تفرض على الدولة :

سواء في العهد المكي تعليم العقيدة ، وكذا حقائق الإيمان ، والأخلاق والأحكام ، وهذا هو ما كان يفعله الرسول صلى الله عليه وسلم قبل نشوء الدولة وبنائها أم بعدها . وكان يرسل الصحابة لتعليم القبائل إلى المناطق وكذلك فعل من بعده خلفاؤه. فعن أبي فراس، قال: خطب عمر بن الخطاب فقال: يا أيها الناس، ألا إنا إنما كنا نعرفكم إذ بين ظهرانينا النبي صلى الله عليه وسلم، وإذ ينزل الوحي، وإذ ينبئنا الله من أخباركم، ألا وإن النبي صلى الله عليه وسلم قد انطلق، وقد انقطع الوحي، وإنما نعرفكم بما نقول لكم، من أظهر منكم خيرا ظننا به خيرا وأحببناه عليه، ومن أظهر منكم لنا شرا ظننا به شرا، وأبغضناه عليه، سرائركم بينكم وبين ربكم، ألا إنه قد أتى علي حين وأنا أحسب أن من قرأ القرآن يريد الله وما عنده، فقد خيل إلي بأخرة ألا إن رجالا قد قرؤوه يريدون به ما عند الناس، فأريدوا الله بقراءتكم، وأريدوه بأعمالكم^{٤٥}

فكما يبني الحاكم الجسر على نهر ليعبر عليه العابرون ، يبني المعهد الذي يصفل النفوس ويبين الحلال والحرام ، والفضيلة والرذيلة ، كلا العاملين جزء من وظيفته، وليس أحدهما أولى من الآخر باهتمامه . ومن ثم وجب أن يكون الحكم ترجمة أمينة للمجتمع الذي يقوم فيه ، وأداة صالحة للتعبير عن مزاج الأمة وعقيدتها التي تقدسها وشرعتها التي آثرتها . وأن الدولة في الإسلام لا تسأل عنها ولا تهتم بها، فهو ظن مغرق في الخطأ والضلال أما ما يظنه الظانون أن العبادات من صلاة وصيام وزكاة وحج وغير ذلك من عبادات ، أعمال فردية موكولة لأصحابها وأن الدولة في الإسلام لا تسأل عنها ولا تهتم بها ، فهو ظن مغرق في الخطأ والضلال.^{٤٦}

٢ حماية الدعوة إلى الإسلام ونظامه وحكمه

من أهم أهداف الإسلام ودولته ، تحرير البشر من الاستعباد والظلم ، وإقامة العدل بينهم سواء أكانوا مسلمين أو غير مسلمين ، وهذا يقتضي أن يكون للدولة قوة ، وأن تستعمل هذه القوة في الجهاد، لإزالة الظلم والاستعباد بين البشر، وإقامة العدل وحماية الكرامة الإنسانية ، وإخضاع الناس لنظامها الإنساني العادل، سواء أدخلوا

(٤٥) حاشية مسند الإمام أحمد بن حنبل «مسند العشرة المبشرين بالجنة وغيرهم» مسند عمر بن الخطاب رضي الله

تعالى عنه وأرضاه، ج ١ ص ١٨٠

(٤٦) محمد العزالي: معركة المصحف في العالم الإسلامي، دار نهضة مصر للنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٩٦ ، ص ١١

في الإسلام، أو بقوا على دينهم ودخلوا تحت لواء نظامها وحكمها (٤٧٠)
ومن أهداف الإسلام ودولته كذلك : نشر الإسلام والدعوة إليه عقيدة وشريعة
ونظاما، بالحجة والدليل والتعليم والحوار على الصعيد العالمي .
وهذه الدعوة السلمية نفسها قد تصادف من يمنعها ويكافحها ، وهنا لا بد للدولة
الإسلامية من حماية دعوتها بالقوة والسلاح ، ومجاهدة من يقف في سبيلها ف :
١/ منع الظلم بإقامة العدل ومنع الاستعباد بالتحريم لبني الإنسان .
٢/ حماية نشر الدعوة إلى الإسلام ونظامه .

الوظائف السياسية:

- ١ الوظيفة القضائية والأمنية.
- ٢ الوظيفة المالية والاقتصادية.
- ٣ وظيفة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (الحسبة)
- ٤ تحقيق التكافل الاجتماعي .

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضل جوده تنعم الموجودات ، وكما حمدته سبحانه وتعالى في المقدمة أحمده سبحانه في الخاتمة ، وأشكره على توفيقه . وأصلى وأسلم على الرحمة المهداة والنعمة المسداة والسراج المنير وعلى الآل والصحب الغر الميامين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين . وبعد:-

فهذه خلاصة للنتائج التي توصلت إليها من خلال الدراسة أنّ نظام الحكم الإسلامي ذو طبيعة خاصة يتميز بها عن سائر الأنظمة الأخرى، ولا بعد التشابه في بعض الجزئيات مع هذه الأنظمة مبرراً لإطلاق صفة هذه النظم على نظام الحكم الإسلامي، فنقول عنه مثلاً أنه ديمقراطي أو ثيوقراطي، ذلك أنّ مثل هذه المصطلحات وليدة أحداث معينة خاصة بالغرب وحده، وتحمل معاني ودلالات لا صلة لها بالإسلام. ومن ثمّ فإنّ نظام الحكم الإسلامي لا يمكن أن تفهم طبيعته وتتنضح حقيقته إلاّ في ضوء المفاهيم والمصطلحات الإسلامية وحدها. والحق الذي لا جدال فيه ان لنظام الحكم في الإسلام وضعا فريداً وميزة، لا تصح معه المقارنة مع سائر أنظمة الحكم الأخرى حتى وإن تشابه معها في بعض الجزئيات. ولا شك بأنّ نظام الحكم الإسلامي يمثل محور اهتمام الفكر الإسلامي السياسي، وأنّ حقيقة هذا النظام تكمن في وجوب إقامته في إطار المبادئ التي قررها الإسلام الشؤون الحكم، وهو بذلك يعد أحد المتطلبات الأساسية للدول الإسلامية المعاصرة، أن النظام السياسي الإسلامي يقوم علي الخلافة التي تعتبر رئاسة المسلمين و تولي شؤونهم الدنيوية والأخروية نيابة عن النبي صلي الله عليه وسلم. ولاشك في ان مسألة الخلافة من أخطر وأول القضايا التي اختلف عليها المسلمون يوم لحق نبيهم بالرفيق الأعلى، فقد أثارت الجدل واحتدم الصراع حولها وإليها يرجع السبب في نشأة الفرق والأحزاب السياسية وتفرق المسلمين إلي طوائف مختلفة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

المصادر والمراجع

- أبو الأعلى المودودي، الخلافة والملك: تعريب احمد إدريس، دار القلم، الكويت الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.
- أحمد بن علي بن أحمد بن عبدالله القلقشندي، مآثر الأنافة في معالم الخلافة تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، عالم الكتب، بيروت، ٢٠٠٤م.
- أحمد بن عبد الحلیم بن عبدالسلام ابن تيمية الحراني، مجموع الفتاوى لابن تيمية تحقيق: عبد الرحمن القاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، الرياض ١٩٩٥م.
- إحسان عبد المنعم سمارة، النظام السياسي في الإسلام نظام الخلافة الراشدة، دار يافا العلمية الطبعة الأولى، عمان، ٢٠٠٠م.
- صالح عوض، النظام السياسي في الفكر العربي الإسلامي، الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، ٢٠١٠م.
- عارف خليل أبو عيد، نظام الحكم في الإسلام، دار النفائس، عمان، ١٩٩٦م.
- عبدالقادر البجراوي ن الفكر السياسي في الإسلام، الدار الأندلسية، الإسكندرية ٢٠١٨
- عبد الرحمن خليفة، فضل الله محمد إسماعيل، "النظم والنظريات السياسية الإسلامية"، [دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٥].
- فؤاد عبدالمنعم، أصول نظام الحكم في الإسلام، [الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، دت.]

المعاجم والموسوعات

- تاج اللغة وصحاح العربية: إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت.
- تهذيب اللغة: محمد بن أحمد الأزهرى، تحقيق: د. عبد السلام سرحان، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- القاموس المحيط: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، تحقيق: مكتب التراث في مؤسسة الرسالة، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٠م
- موسوعة لالاند الفلسفية، أندريه لالاند، ترجمة: خليل أحمد خليل، الطبعة الثانية، [باريس - بيروت، منشورات عويدات، ٢٠٠١].
- موسوعة العلوم السياسية، محمد محمد ربيع، إسماعيل صبري مقلد، جامعة الكويت، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، [١٩٩٣ - ١٩٩٤]